S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان السودان

أمام

اللجنة السادسة

تحت البند (٨٢)

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

المستشار إدريس محمد علي

نيو يورك – الخميس ٩ أكتوبر ٢٠١٤

الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس

نشكر الأمين العام على تقريره الوارد فى الوثيقة A/69/181 والذى أبرز الأنشطة التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون، بجانب تناوله للتدابير التى اتُخِذت لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع قيد التداول.

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد جنوب أفريقيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك.

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الدولى والوطنى، من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول وتتجنب استخدام القوة أو التهديد بها أوالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية ومن خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من إطلاع كامل للدول الأعضاء على الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها السكرتارية باعتبار أنّ سيادة القانون على المستوى الوطنى والدولى هى المهمة الأساسية للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن التوافق ويتجنب محاولات فرض نموذج بعينه .

السيد الرئيس:

إنّ برنامج بناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفنى للدول وتبادل التجارب الناجحة هو المدخل المناسب لهذه العملية إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسبا لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة برامج العون الفنى وبناء القدرات ويدخل فى ذلك برنامج مساعدة نشر وتدريس القانون الدولى

الذى يسهم لا سيما فى الدول النامية فى زيادة الوعى بموضوعات القانون الدولى وتمكين العاملين فى هذا المجال من تعزيز معرفتهم والإطلاع على التطورات المتلاحقة فى ميدان القانون الدولى ولا يمكن أن يعلو صوتنا جميعا عن موضوع سيادة القانون بينما يجابه برنامج تدريس ونشر القانون الدولى عقبات مالية كبيرة تؤثر على استمراريته وهو جزء أصيل لا يتجزأ من عملية تحقيق سيادة القانون.

السيد الرئيس:

يدعو وفدى الى دعم محكمة العدل الدولية وآليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة كوسائل تسهم بفاعلية فى تسوية وفض النزاعات وضمان إطار قانونى عادل وشفاف يضمن علاقات دولية متوزانة تراعى فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الراسخة فى القانون الدولى، هذا بالإضافة الى تبادل التجارب الرائدة للدول فى مجال تعزيز سيادة القانون والعمل على تعميمها والإستفادة منها ومضاعفة التعاون مع الدول فى ميدان بناء القدرات والعون الفنى حسب احتياجاتها وظروفها حتى تتمكن من بناء مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

السيد الرئيس:

إذا كانت الأسرة الدولية حريصة على سيادة القانون والإلتزام بها فمن المهم الحديث بوضوح عن ضرورة تجنب التسييس فى ميدان العدالة الدولية واتخاذها منصة لتحقيق أهداف سياسية لا تمت للعدالة الدولية بصلة وهنا تبرز المحكمة الجنائية الدولية كواحدة من آليات تسييس العدالة وقد أوضحت الممارسة منهج المحكمة القائم على الإنتقائية وإزدواجية المعايير وهذا أمر خطير يتهدد العدالة الدولية ويبعدها عن سياقها النبيل وأهدافها التى ينبغى أن تتوحد حولها الإرادة الدولية.

السيد الرئيس:

يتطلع وفدى الى تداول مثمر حول هذا الموضوع الحيوى ويدعو الى أن نركز على القضايا محل التوافق وأن يعكس مشروع القرار المتوقع بشفافية نتائج هذه المداولات حتى نسهم جميعنا فى تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى.

وشكرا السيد الرئيس